مواطنو الدول العربية فى مصر من خلال التعدادات السكانية المصرية ١٨٩٧-١٩٨٦ (دراسة جغرافية)*

الدكتورصلاح عبد الجابر عيسى **

مقدمة

اتخذت التعدادات السكانية المصرية كمصدر محورى للبيانات ، على اعتبار أن التعداد من أوثق وأشمل التسجيلات الدورية لحركة وخصائص السكان المتنقلين من وإلى الدول، بالاضافة إلى اشتماله على خصائص السكان المستقرين مما يمكن من إجراء تحليلات متكاملة لظاهرة التحركات المكانية للسكان . وعلى الرغم مما يؤخذ على التعدادات من قصور فى تسجيل التحركات السكانية فيما بين تواريخ إجرائها ، بخلاف سجلات الهجرة [١] . إذا كانت متوافرة ، إلا أن الباحث يرى فى الاعتماد على سلسلة طويلة من التعدادات مصدرا مناسبا لتحليل تطور الظاهرة فى فترات لا تتاح عنها مصادر أخرى موثوق فيها، فضلا عما يتيحه ذلك من تحقيق هدف آخر للدراسة وهو تقييم كفاءة التعدادات المصرية فى إسعاف الدارس للهجرة الوافدة .

وتحاول المعالجة للموضوع إبراز تيارات حركة سكان الدول العربية إلى مصر وتطور خصائصها وعواملها فى الزمان ، وتحليل توزيعها فى المكان ، وتقيم الظاهرة فى ضوء نظريات حركة أو هجرة السكان .

وتحقيقا لما سبق سوف تتدرج الدراسة فى العناصر التالية :

١- مصادر بيانات الدراسة .
٢- تطور حركه قدوم سكان الدول العربية إلى مصر.
٣- التحليل المكانى لحركة سكان الدول العربية إلى مصر .
٤- خصائص سكان الدول العربية فى مصر
٥- تقييم حركة سكان الدول العربية إلى مصر .

---

* بحث قدم إلى «ندوة سكان دول مجلس التعاون العربي» معهد الدراسات والبحوث الإحصائية جامعة القاهرة ، ١١-١٢ مارس ١٩٩٠ .

** رئيس قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة المنوفية .

[مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩ ، ١٩٩١ ص ٧٣ - ١٠٢]

أولا : مصادر بيانات الدراسة :

تتمثل مصادر البيانات الإحصائية في تسع من التعدادات السكانية المصرية الأحد عشر ، تبدأ بتعداد ١٨٩٧ ، وتنتهى بتعداد ١٩٨٦ ، وذلك بعد استبعاد أول تعداد سكاني أجرى سنة ١٨٢٢ حيث لا يمكن الاعتماد عليه أو الوثوق فى نتائجه فأرقامه أقل من الواقع ، كما أن بياناته ناقصة [٢] . وكذلك استبعاد تعداد ١٩٦٦ الذي أجرى بطريق العينة ولا تسعف بياناته هدف الدراسة الحالية .

وتتحدد المصادر المباشرة بتلك التعدادات في جداول السكان الأجانب أو غير المصريين ، وقد تتباين تلك الجداول من تعداد إلى آخر من حيث درجة الشمول وطريقة التبويب والأسس الاصطلاحية فى تعريف وتقسيم السكان الاجانب . والجدول المبين فى الصفحة التالية يبين أهم مميزات التعدادات مصدر الدراسة .

(جدول عن بيانات السكان العرب والأجانب فى التعدادات المصرية)

تاريخ التعداد	عدد الجداول المتضمنة للاجانب	الخصائص المجمعة	اصطلاحات تقسيم السكان العرب
١٨٩٧	١	الجنسية	عرب -رعايا أجانب -رعايا مصر
١٩٠٧/٦/٣٠	١	الجنسية	رعايا عثمانيين - رعايا فرنسا
١٩١٧/٣/٧	٢	الجنسية والتبعية - المهن .	رعايا مصر - رعايا أجانب -عرب
١٩٢٧/٢/١٩	٢	الجنسية - النوع - المواليد بالخارج حسب التبعية ومحل الميلاد	.....
١٩٣٧/٣/٢٧	٢	الجنسية - النوع - المواليد بالخارج حسب التبعية ومحل الميلاد .	.....
١٩٤٧/٣/٢٧	٣	الجنسية - النوع - المواليد بالخارج حسب التبعية ومحل الميلاد - التبعيات الاكثر عددا في كل محافظة ومديرية.	.....
١٩٦٠/٩/٢١	٦	الجنسية - السن - النوع - النشاط - المهنة - التعليم - الحالة الزواجية - الحالة العملية .	سورى - فلسطينى - سودانى - أخرون
١٩٧٦/١١/٢٣	٧	الجنسية - سن - نوع - نشاط - مهنة - تعليم - حالة عملية - حالة زواجية - ديانة - ريف وحضر .	جميع الدول العربية (*)
١٩٨٦/١١/١٨	٢ (**)	الجنسية - سن - نوع - نشاط - مهنة - تعليم - حالة عملية - حالة زواجية - ديانة - ريف وحضر .	الاجانب عموما بما فيهم العرب.

(*) باستثناء جيبوتى .

(**) فى النتائج الأولية للتعداد حيث لم تظهر النتائج النهائية .

ومع كل الاختلافات التى يبرزها الجدول يذكر أن جميع التعدادات السابقة تتبع فى جميع بياناتها أسلوب العد الفعلى Defacto

ومن دراسة الجدول يمكن ان نخلص الى الملاحظات التالية:-

١ - عدم الانتظام الكامل فى دورية التعدادات فيما بين تعدادى (١٩٤٧ ، ١٩٧٦) من جانب ، وكذلك عدم الانتظام فى تاريخ ليلة إجراء التعداد من جانب آخر ، مع ما ينطوى عليه ذلك من اهتزاز مدى الاعتماد على البيانات فى عمل المقارنات وخاصة فى دراسة الهجرة ، وعادة ما كان يراعى أن تصادف ليلة إجراء التعداد خلو البلاد من الزيارات والتنقلات الموسمية ما بين شهرى مارس وأبريل ، كما سجلت ذلك المذكرات التفسيرية لتعدادى ١٩٣٧، ١٩٤٧.

٢ - شهدت التعدادات تطورا إلى الأحسن من حيث نصيب السكان الأجانب ومنهم العرب - من البيانات المجمعة ، وعدد الجداول المبوبة ودرجة شمول البيانات لسكان الدول العربية فى محافظات ومديريات مصر ، وذلك بصفة عامة، باستثناء نوع من الانكماش طرأ على بيانات تعداد ١٩٦٠ الذي أبرز فقط سكان السودان وسوريا وفلسطين فى مصر وأجمل باقى سكان العرب الآخرين تحت اسم (عرب اخرون) . وكذلك الوضع بالنسبة لتعداد ١٩٨٦ حيث تم جمع بيانات شاملة عن السكان الاجانب على نسق تعداد ١٩٧٦ ، ولكن لم يتم الإفراج عن تلك البيانات سواء فى النتائج الأولية أو نتائج العينة ، وقصارى ماتضمنته النتائج الأولية جدول صغير عن عدد ونسب الأجانب إلى جملة سكان مصر منذ تعداد ١٩٦٠ ، وجدول عن توزيع الأجانب عموما على المحافظات حسب النوع والحضر والريف ، ولم يوضح فيه جنسيات الأجانب ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في عمل إسقاطات عن السكان العرب فى مصر سنة ١٩٨٦ .(*).

٣- اختلفت تقسيمات ودرجات الجنسية للسكان العرب فى إطار السكان الأجانب بمصر خلال سلسلة التعدادات وذلك كصدى للظروف السياسية للمنطقة العربية خلال القرن العشرين ، وأهم هذه الظروف :-

- الولاية السياسية التى كانت للدولة العثمانية على معظم المنطقة حتى بداية الحرب العالمية الأولى .

---

* سمع الباحث وعدا من بعض مسئولى التعداد بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بأن بيانات الاجانب حسب الجنسية ستنشر ضمن النتائج النهائية ، وينفى بعضهم ذلك على اعتبار أن أعداد الأجانب تضاءلت ولم تعد ذات أهمية .

- النفوذ الاستعمارى الغربي الذي ظهر في فترة ضعف الحكم العثماني على هيئة امتيازات ويعد ذلك على هيئة حماية واحتلال .

- وجود دولة مصرية موحدة وقوية فى عهد محمد على وخلفائه .

- قيام حركات استقلالية ووحدية أنتجت معظم الدول العربية الحالية .

وقد تعددت تسميات وتقسيمات العرب من ناحية هوية الجنسية فى التعدادات من ١٨٩٧-١٩٤٧ ما بين ثلاثة أقسام هى :-

١- عرب (أصليون) .

٢- عرب دول عربية كرعايا مصريين .

٣- عرب كرعايا لدول أجنبية فى مصر .

وفى تعداد ١٩٦٠ ومابعده اختفت تسمية الرعايا وظهرت فقط نسبة الجنسية إلى كل دولة عربية بذاتها .

وهنا لابد من حسم نقطة أساسية فى المفهوم الاصطلاحي والقانوني للأجانب - ومنهم العرب - الذين ينتسبون إلى دولهم ويحملون جنسيتها ، وأولئك الذين يحملون جنسية دولة اخرى (في رعايتها أو تابعين لها).

ولقد عرف تعداد سنة ١٩٦٠ الجنسية بأنها التبعية السياسية للشخص وقت العداد [٣] . وفى القانون المصرى رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ ، المادة الأولى ، أن الاجنبي كل من لا يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) ولذلك فالاجنبي في التعداد هو الشخص الموجود على اراضى دولة ولا يحمل جنسيتها [٤].

ويختلف فقهاء القانون الدولى فى التمييز الدقيق للمواطنين والرعايا (أو التابعين) ، فهناك من يعتبرهما شيئا واحدا على اعتبار أن المواطنين رعايا الدولة - دون الأجانب - يتمتعون بحمايتها فى الداخل والخارج ، وكذلك بالحقوق السياسية كالانتخاب وتقلد الوظائف العامة ، أما الأجنبى فهو غير ذلك [٥] . ويرى آخرون أن اصطلاح التابعين أو الرعايا أوسع من اصطلاح المواطنين فهو يشمل المواطنين والمحميين وأشخاص الدولة المحمية ، فالتابع يمكن أن يكون مواطنا لدولة أخرى . فأشخاص دولة تونس وقتما كانت محمية كانوا تابعين لفرنسا [٦] .

وفى مصر والدول العربية ظهر نظام امتيازات الأجانب إبان الحكم العثمانى ، ثم ألغى مع نهاية الحرب العالمية الاولى ، حيث أنشأت مصر نظام التمثيل الدبلوماسى وأصبح دخولها مرتبطا بالحصول على تأشيرة من قناصلها ، فى الخارج ، كما تقررت حماية الدول الأجنبية لصالح المواطنين الذين يشتغلون فى دورها السياسية والقنصلية ، ولذلك سجلت تعدادات ٢٧ ، ٣٧ ، ١٩٤٧ أعدادا من المصريين كرعايا لدول أجنبية وخصوصا لإيطاليا وإنجلترا وفرنسا

وتركيا . وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ زال أثر الامتيازات الأجنبية من مصر نهائيا(٧). ولم تعد تظهر كلمة رعايا فى تعداد ١٩٦٠ وما بعده .

ولكل ما سبق **يرى الباحث أن الرعايا أو التابعين لدولة غير دولتهم الأصلية يحسبون - فى اعتبار الجنسية - من سكان أو مواطنى دولتهم الأصلية** وهذا ماسوف يتم الالتزام به فى تحديد أعداد الوطنيين والأجانب وسكان الدول العربية حتى يتسنى إجراء مقارنات ومتابعات من خلال التعدادات المتباينة .

وعلى ذلك فإن المصريين من رعايا الدول الأجنبية في مصر يحسبون وفق هذا الأساس على أنهم سكان مصريون . وكذلك سكان الدول العربية الذين أوردتهم التعدادات كرعايا لدول اخرى يحسبون كسكان لدولهم فى مصر حتى ولو كانوا يصنفون على أنهم رعايا لمصر ، كما هو الحال بالنسبة للسودانيين أو الفلسطينيين أو السوريين فى بعض التعدادات قبل سنة ١٩٦٠.

ثانيا : تطور حركة قدوم سكان الدول العربية الى مصر :

اعتمادا على الأساس الذي تبناه الباحث في تمييز المواطنين والأجانب ومن بينهم العرب ، تم جمع أعداد سكان الدول العربية ، والسكان الأجانب (بمافيهم العرب) ونسبهم إلى جملة سكان مصر ، ونسبة العرب غير المصريين فى مصر إلى جملة الأجانب بها على ما يظهر في الجدول التالي (*)

التعداد	جملة سكان مصر	جملة الأجانب بمصر	٪ إلى جملة سكان مصر	جملة سكان الدول العربية في مصر	٪إلى سكان مصر	٪ إلى جملة الأجانب بمصر	نسبة التغير ٪ في السكان العرب بمصر (**)
١٨٩٧	٩٧٣٨٢٩٠	١١٦٥٨٥....	١,١٨	٧٧١٤٢	٠,٧١	٦٦,٠	—
١٩٠٧	١١١٨٩٩٧٨	٢٨٦٣٠١	٢,٥٥	١٠٢٤٥٥	٠,٩	٣٥,٨	١٣٣
١٩١٧	١٢٧١٨٢٥٥	١٦٩١٣٥٣	١٣,٣	١١٣٤٨٨	٠,٨٩	٦,٧	١٣٠
١٩٢٧	١٤١٧٧٨٦٤	٦٢٤٥٤٩	٤,٤	٣٥٢١٠٨	٢,٥	٥٦,٣	٣١٠
١٩٣٧	١٥٩٢٠٦٩٤	٣٦٦٣٩٣	٢,٣	١٤٥٥٥٢	٠,٩	٣٨,٩	٤١
١٩٤٧	١٨٩٦٦٧٦٧	١٨٠٢٤٨	٠,٩٥	٢٥٥٧٧	٠,١٣	١٤,٢	١٧
١٩٦٠	٢٥٩٨٤١٠١	١٤٣٣١٢	٠,٥٥	٥٦٣٧٥	٠,٢١	٣٩,٣	٢٢٠
١٩٧٦	٣٦٦٢٦٢٠٤	١١٥٣٥٥	٠,٣	٨٦٢١٩	٠,٢٣	٧٤,٧	١٥٣
١٩٨٦	٤٨٢٠٥٠٤٩	١٠٨٢٤٩	٠,٢	؟	؟	؟	؟

* الجدول مجمع من التعدادات السكانية المصرية . ، والنسب من حساب الباحث .

** نسبة التغير = السكان فى السنه الثانية ÷ السكان في السنة الأولى × ١٠٠ واذا كانت النتيجة ١٠٠ تعنى الثبات ، والزيادة عنها تزايد ، والنقص عنها تناقص.

*** اعتبر الباحث رعايا الدولة العلية فى مصر من العرب الأجانب وعددهم ٤٠١٢٦ نسمة ، ولو اعتبروا مصريين لانخفضت نسبة الأجانب إلى ٧٨ . ٪ والعرب ٣٨ . ٠٪ من سكان مصر ، وتصبح نسبة العرب ٤٨,٤ من جملة الأجانب بمصر فى سنة ١٨٩٧.

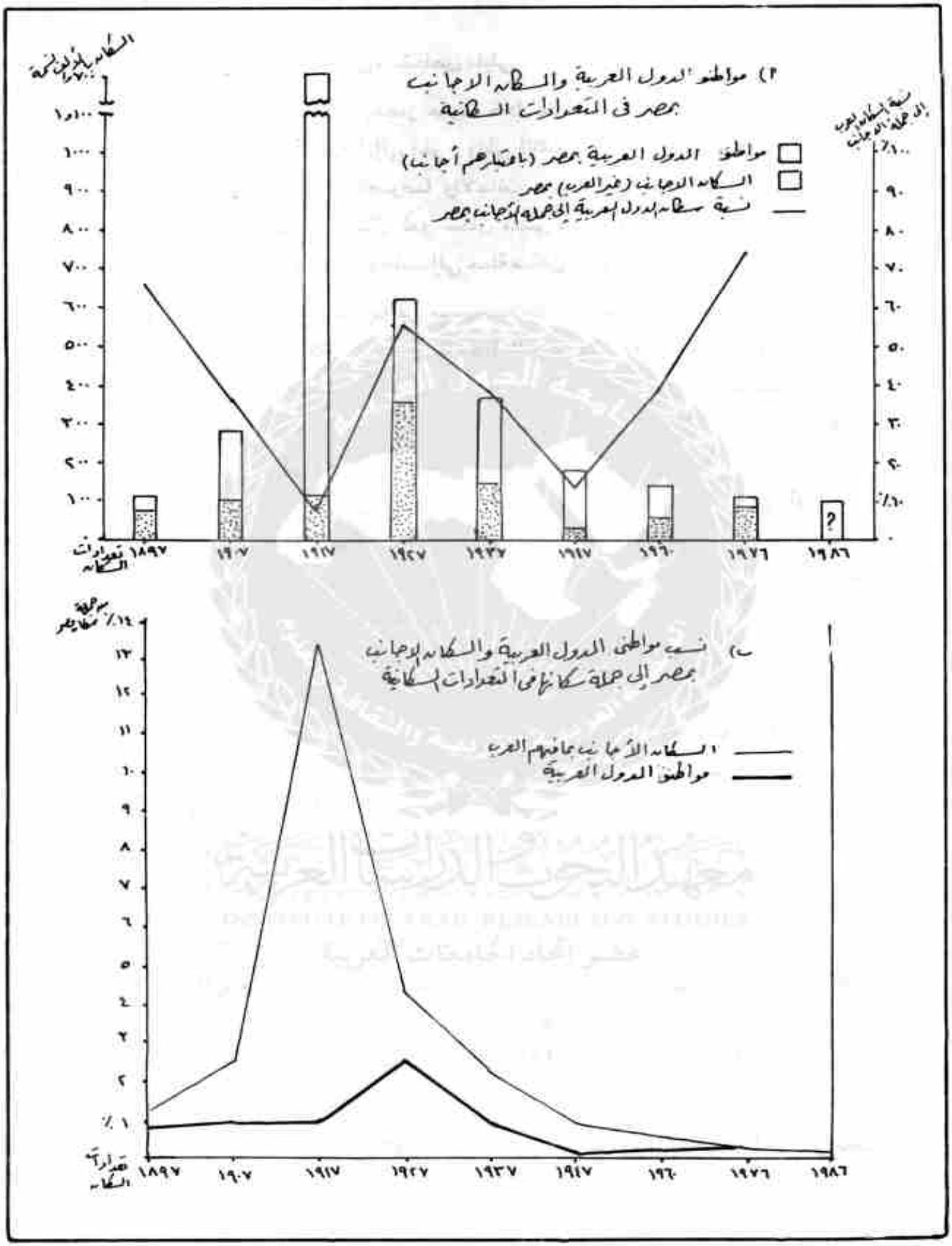

شكل رقم (١) مواطنو الدول العربية والسكان الاجانب بمصر ونسبهم إلى جملة سكانها في التعدادات السكانيه

ومن الجدول وشكل رقم (١) يمكن ان نستخلص مايلى :-

(أ) الاتجاه العام لتغير السكان بمصر عموما خلال فترة الدراسة هو التزايد المطرد ، وإن تباينت نسب التزايد من تعدادا إلى آخر ، وعلى النقيض من ذلك لا يوجد اتجاه ثابت فى حركة قدوم السكان العرب خصوصا والاجانب عموما الى مصر فحينا تتزايد وحينا تتناقص مما يدل على ضآلة تاثر نمو سكان مصر عموما بحركة القدوم السكانى إليها لضآلة التمثيل النسبي للسكان الأجانب إلى جملة سكان مصر .

(ب) بالنسبة للسكان الاجانب عموما فى مصر ، يلاحظ أن جملتهم تراوحت مابين نحو ١.٧ مليون ونحو ٠.١ مليون كاقصى وأدنى ما وصل اليه عددهم . وقد بدأ تيار حركتهم من سنة ١٨٩٧ يتجه نحو التزايد المطرد الذي بلغ قمته فى تعداد ١٩١٧ حيث بلغت جملة الأجانب نحو ١.٧ مليون نسمة (١٣.٣ ٪ من جملة السكان) وهو أكبر رقم وصله حجم القدوم السكانى إلى مصر فى القرن العشرين ، ثم بدأ التيار يتجه الى التناقص المطرد أيضا بحيث أصبحت نسبتهم تقل عن ١٪ من جملة سكان مصر منذ تعداد ١٩٤٧ إلى أن وصلت إلى ٠.٢ ٪ سنة ١٩٨٦ ، ويمكن تفسير اتجاه التزايد بواقع الامتيازات الاجنبية في مصر في أوائل الفترة حتى بداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) حيث أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وخلعها من سيادة تركيا الاسمية ، وإبان الحرب تحولت مصر إلى قاعدة حربية للقوات العسكرية الوافدة من أستراليا والهند وجنوب أفريقيا والتى تحارب باسم الجيوش البريطانية [٨] . وقد صحب ذلك تزايد الاجانب بمصر الى اقصى مدى فى تعداد ١٩١٧ ، وبعد انتهاء الحرب وقيام ثورة ١٩١٩ ، وماتبعها من إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر سنة ١٩٢٢ ، أخذت أعداد الأجانب فى التناقص مع كل تطور يقع لتدعيم استقلال مصر الحقيقى وبصفة خاصة عقد معاهدة ١٩٣٦ ، وإلغائها سنة ١٩٥١ وقيام ثورة ١٩٥٢ ، ومنذ ذلك ذلك الوقت أصبح وجود الأجانب وبصفة خاصة غير العرب - فى حدود العلاقات السياسية المتوازنة بين مصر كدولة كاملة السيادة ، وبين دول العالم جميعا .

(جـ) وبالنسبه لسكان الدول العربية فى مصر يلاحظ :

١- ظل الوجود العربي بمصر متمثلا فى سكان الدول العربية بها - قائما طوال الفترة المدروسة وإن اختلفت أعدادهم بمصر من تعداد إلى آخر ، وأقصى ما وصل إليه عددهم نحو ٣٥٠٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٢٧ ، وأدنى ما وصل إليه عددهم نحو ٢٥٠٠٠ نسمة في تعداد ١٩٤٧ .

٢ - بدأ تيار حركة سكان الدول العربية إلى مصر يتزايد عددا ونسبة إلى جملة سكان مصر

بتعداد سنة ١٨٩٧ حتى تعداد سنة ١٩٢٧ الذي سجل أكبر رقم وأعلى نسبة للوجود السكانى العربي بمصر خلال القرن العشرين (٢,٥ ٪ من سكان مصر) ، وقد تضاعف عدد سكان الدول العربية بمصر نحو ثلاث مرات عما كان عليه فى تعداد ١٩١٧ ، وبعد ذلك اتجه التيار نحو التناقص عددا ونسبة بلغت أدناها فى تعداد ١٩٤٧ . (١٣ . ٠٪ من سكان مصر) ومع تعداد ١٩٦٠ وبعده تعداد ١٩٧٦ اتجه التيار ثانية نحو التزايد عددا ونسبة ، وإن أصبح الحجم أقل مما كان عليه قبل تعداد ١٩٤٧.

ويمكن تفسير القمة السكانية العربية التى سجلها تعداد ١٩٢٧ فى مصر ، بأن الأخيرة بعد استقلالها سنة ١٩٢٢ فتحت أبوابها لاستقبال العرب إما كرعايا لها أو لدول أجنبية، أو كلاجئين إلى مصر إبان فترة الانتدابات الاوربية على المشرق العربي خصوصا (٩).

ونشير هنا إلى تأثير عامل ثانوى هو أنه ترتب على إجراء تعداد ١٩٢٧ ليلة ١٩ فبراير بدلا من ٢٧ مارس الذي وافق غرة شهر رمضان ، أن صادف ذلك بعض زيارات رسمية وكان بالقطر بعض السائحين الذين يزورون مصر شتاء (١٠).

أما تناقص السكان العرب القادمين إلى مصر فى تعداد ١٩٤٧ فيمكن ان يعزى فى جزء كبير منه إلى الظروف التى سادت المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأهمها تشبث الإنجليز باحتلال منطقة القناة وكفاح المصريين لإجلائهم وازدياد حدة الغلاء بحيث أصبحت الحياة بالنسبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة عبئا يصعب إحتماله (١١) . مما قلل الرغبة فى القدوم إلى مصر . وقد ظهر أثر ذلك فى الانخفاض الكبير فى أعداد كل من السودانيين والسوريين وسكان بلاد المغرب الثلاث المقيمين بمصر سنة ١٩٤٧ عما كانت عليه الحال فى التعدادين السابقين كما سيتضح من جدول قادم .

٣- لا تتفق بالكامل اتجاهات ونسب التغير فى كل من السكان الأجانب عموما والسكان العرب بمصر ، وذلك لتباين الظروف المؤثرة على قدوم كل منهما إلى مصر ، وقد لاحظنا فيما سبق الاختلاف الزمنى لقمتى الأجانب عموما وقدوم العرب خصوصا الى مصر ، فالاولى سجلها تعداد ١٩١٧ ، والثانية سجلها تعداد ١٩٢٧، ومن أجل هذا اختلفت نسبة جملة سكان الدول العربية إلى جملة السكان الأجانب بمصر فى التعدادات المدروسة ، وقد بدت تلك النسبة مرتفعة (نحوالثلثين) في تعداد ١٨٩٧، ولكنها اتجهت إلى الانخفاض حتى بلغت أدنى حد لها فى تعداد ١٩١٧(١٤٪ كنتيجة إحصائية لتزايد الأجانب غير العرب ، وليس لتناقص العرب) ، ثم عاودت الارتفاع فى تعداد ١٩٢٧

(أكثر من النصف) نتيجة الزيادة العددية فى السكان العرب ، ثم انخفضت للمرة الثانية مع تناقص عددهم في تعداد ١٩٤٧ وعاودت الارتفاع ثانية إلى أن اقتربت من ثلاثة أرباع السكان الأجانب فى سنة ١٩٧٦ .

وخلاصة ما تقدم ان تعداد ١٩٢٧ قد سجل أبرز فترة لسكان الدول العربية بمصر من حيث العدد أو الحجم ، في حين سجل تعداد ١٩٧٦ أبرز فترة لأولئك السكان بمصر من حيث النسبة إلى جملة الاجانب ، والفارق الزمني بين هاتين العلامتين نحو خمسين عاما . فكأن الوجود العربي بمصر قد انتقل من الكم الكبير نسبيا غير المنافس أو المزاحم دائما لباقى الأجانب ، إلى الكم المحدود نسبيا لكنه الأوضح فى خريطة السكان غير المصريين بمصر .

وننتقدم خطوة أخرى لدراسة تطور تيارات حركة **سكان الدول العربية إلى مصر** كما سجلتها التعدادات السكانية ، وعلى ما يظهر فى الجدول الوارد بالصفحة التالية .

ويتضح من الجدول وجود تباينات بين الدول العربية من حيث بداية الحركة السكانية منها صوب مصر ، ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل من أهمها فترة ظهور الدولة العربية المرسلة ككيان سياسي مستقل بحيث ترد بصفتها فى جداول التعدادات ، ومن هذه العوامل أيضا العلاقات المختلفة التى قامت بشكل وثيق بين مصر ومجموعات معينة بين الدول العربية كسوريا والسودان وفلسطين إلخ ...

والجدير بالذكر ان التعدادات السكانية تورد تحت مسمى (عرب آخرون) أعداد السكان العرب غير المصريين القادمين من جهات أو دول عربية اما على وجه الإجمال (كما فى تعداد ١٩٦٠) أو لعدم وضوح التمييز والانتماء ، ومن أجل هذا يمكن القول بأن معظم الدول العربية الحالية كان لها ما يمثلها سكانيا فى مصر حتى قبل أن ترد باسمائها الحالية في التعدادات السكانية الأخيرة . وحسب فترة بداية القدوم السكانى المسجل بالتعدادات من الدول العربية ذات الكيان السياسى إلى مصر نستطيع أن نميز بين مجموعة من التيارات السكانية الكبرى – ليس من جهة الحجم وإنما من فترة الظهور والتطور . (شكل رقم ٢)

– تيارات قديمة :

وهى التى بدأت قبل مدخل القرن العشرين وسجلها تعداد ١٨٩٧ وتشمل ثلاثة تيارات :

١ – تيار سوريا ، ونقصد بها سوريا الكبرى ، أو ولاية الشام القديمة التى كانت تشمل سوريا الحالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن حتى سنة ١٩٢٠ [١٢] وتسجل الدراسات التاريخية أن السوريين تواجدوا بمصر بكثرة خلال القرن التاسع عشر وعملوا بالتجارة وتقلدوا الوظائف حتى المناصب الكبيرة فى حكومة مصر [١٣] ثم استمر التيار خلال القرن العشرين ، وكان القادمون إما رعايا لدول أجنبية أو رعايا مصريين حتى حصلت دول سوريا الكبرى على استقلالها ، وأصبح القادمون منها إلى مصر يحملون جنسية بلدهم .

جدول لسكان الدول العربية بمصر فى التعدادات السكانية (*)

التعداد / الدولة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٧٦
العراق				٢٨٥	١٩٠	٤٢٧		١٧١٤٦
الأردن						٨١		٤٨٧٣
فلسطين				٤٠٥٢٢	٥٥٥٥	٧٣٤٩	١٥٤٩٣	٢٥٢٦٦
سوريا	٢٣١٢٦	٣٣٩٤٧	٣١٦٢٥		٣٣٥٤٨	٧٠٤٩	٥٨٤٦	٣٨٣٢
لبنان						٣٩٥١		٧١٠٤
السعودية						٦٥٨		٥٣٩٥
اليمن ش					٣٧٧			٦١٨
اليمن ج						٨٣		١٩٣٨
عمان								٣٤٩
الكويت								١٥٦٦
قطر								٥٩٨
البحرين								١٠٩٣
الإمارات								٧٦٨
السودان		٦٥١٦٢	٣٦٩١٧	٤٧٣٨٥	٢١٥٥٥	٤١٩٨	١٨٥٨٠	٩٥٢١
الصومال						٢٠		٨٧٣
ليبيا			٥٤٧	١٧٢١		١٠١		٤٢٢٠
الجزائر	٣٨٩٥		١٥٩٥	١١٩٢	٨٤٠	١٧٣		٣٢٨
تونس			١٦٥٨	١٥٠٦	١٥٠٣	٤٤٥		٥٢٣
المغرب	٥	٢٩٠٦	١٩٥٦	٢١٣٢	٨٩٤	١١٢		٢١٠
موريتانيا								٦١٨
عرب آخرون	٤٠١٢٦	٤٤٠	٣٩١٩٠	٢٥٧٣٦٥	٧٨٠٩٠	٩٣٠	١٦٤٥٦	

(*) الجدول مجمع من التعدادت السكانية المصرية .

٢ – تيار المغرب الكبير ، ونقصد به دول تونس والجزائر والمغرب وقوامه سكان مغاربة كرعايا لدولة فرنسا فى مصر ، وظل الأمر على هذا النحو حتى حصول هذه الدول على استقلالها (المغرب وتونس سنة ١٩٥٦ والجزائر سنة ١٩٦٢) .

٣ – تيار السودان ، وقد سجل بدايته تعداد ١٩٠٧ ، إلا أنه أقدم من هذا حينما كانت السودان جزءا من مصر حتى ١٨٩٩ وقيام الحكم الثنائى المصرى البريطانى للسودان ، وكان جميع السودانيين بمصر حتى استقلاله سنة ١٩٥٦ يصنفون كرعايا مصريين ، وعموما فقد ظل هذا التيار ، وحتى الآن من أكبر تيارات حركة السكان العرب إلى مصـــر .

– **تيارات العشرينات :**

وهى التى سجلها تعداد ١٩١٧ – ١٩٢٧ ، ويتمثل فى اثنين :

١ – تيار ليبيـا ، وقوامه سكان ليبيون كرعايا لإيطاليا فى مصر حتى استقلال ليبيا سنة ١٩٥١ ، واستمر التيار بعد ذلك ، والجدير بالذكر أن هذا التيار لم يسجله تعداد ١٩٣٧ .

٢ – تيار العراق ، وسجله لأول مرة تعداد ١٩٢٧ ولأن العراق قد أصبح منذ ١٩٢٢ دولة مستقلة تحت الانتداب البريطانى ، فقد صنف السكان القادمون من العراق على أنهم عراقيون منذ تلك الفترة وظل التيار أيضا مستمرا حتى الآن .

٣ – تيار فلسطين ، وظهر كتيار مستقل منذ ١٩٢٧ كرعايا مصريين أو رعايا أجانب أو كعرب أصليين ، وتطـور التيـار ليصبح أكبر التيـارات حجمـا فيما بعد .

– **تيارات الأربعينات** : وسجلها تعداد ٣٧ ، ١٩٤٧ وتشمل :

١ – تيار شبه الجزيرة العربية ومصدره السعودية واليمن بقسميه وعمان حيث بدأ ظهور تلك الدول . ككيانات فى تلك الفترة ، ونسب سكانها إليها ، وإن كان تيار السعودية قد تعاظم خلال السبعينات .

٢ – تيار الأردن ، وسجله تعداد ١٩٤٧ بعد عام من استقلال المملكة الأردنية وأصبح سكانها فى مصر ينسبون إليها ، ثم تعاظم التيار فى السبعينات .

٣ – تيار الصومال ، وهو محدود الحجم ، وقوامه صوماليون كرعايا لإيطاليا فى مصر منذ ١٩٤٧ .

– **تيارات السبعينات** : وهى التى بدأ ظهورها فى تعداد ١٩٧٦ ، وتتمثل فى أربع دول خليجية معظمها حديث الأستقلال (قطر – الكويت ١٩٦١ ، الإمارات ١٩٧١ البحرين ١٩٧١) ، ودولة موريتانيا التى استقلت سنة ١٩٦١ وهى جميعا دول صغيرة سكانيا ، ولذلك فحجم تياراتها متواضع نسبيا .

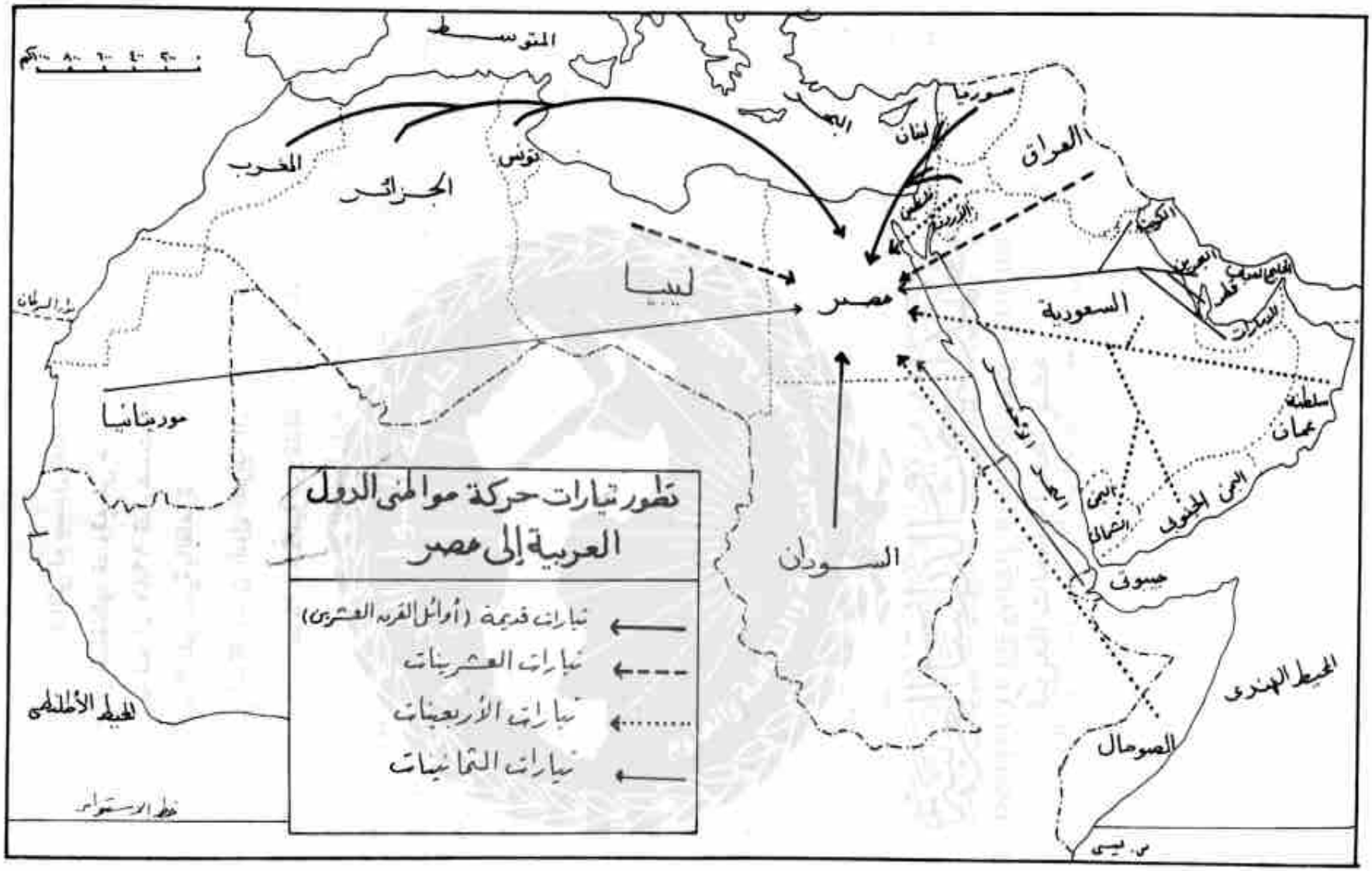

شكل رقم (٢) تطور تيارات حركة مواطني الدول العربية إلى مصر

والدولة العربية الوحيدة التى لم يسجل تعداد ١٩٧٦ أى سكان لها فى مصر هى دولة جيبوتى حيث إن استقلالها قد وقع فى مايو ١٩٧٧ أى بعد إجراء التعداد ومؤكد أن البيانات المجمعة لتعداد ١٩٨٦ قد رصدت أعداد من سكان جيبوتى فى مصر على الأقل من بعثاتها الدبلوماسية بالقاهرة .

ثالثا : التحليل المكانى لحركة سكان الدول العربية إلى مصر :

يتابع هذا التحليل الحركة السكانية من منطقة المنبع أو الأصول (وهى الدول العربية غير مصر) إلى منطقة المصب أو الوصول (وهى مصر) وذلك من حيث تصنيف مراكز النزوح فى منطقة المنبع وأحجام الحركة أو التيارات السكانية ، ثم مدى تركز أو انتشار تلك التيارات فى منطقة المصب ، والنمط التوزيعى لتلك التيارات مجتمعة أو متفرقة على الأقسام المتميزة بمنطقة المصب ، وفى كل ذلك نتلمس الأسباب والعوامل المؤثرة فى طبيعة الحركة السكانية .

وسوف يعتمد هذا التحليل على بيانات تعداد ١٩٧٦ على اعتبار أنه أشمل ما نشر من تعدادات وأصلحها لمتابعة التحليل . فهو يورد بيانات سكان جميع الدول العربية بمصر- باستثناء جيبوتى ، وبجدول تلك البيانات فى كل محافظة مصرية . وبذلك تكتمل إلى حد كبير جميع أطراف الحركة المكانية للسكان .

(أ) الحركة من مناطق النزوح :

كان من الأنسب أن نلحق هذا الجزء من التحليل بدراسة تطور التيارات السكانية العربية إلى مصر فى العنصر السابق ، إلا أن تعدد الدول العربية وتباين طبيعة العلاقات السكانية بين العديد منها وبين مصر جعل تيارات الحركة السكانية تتعدد وتتزايد هى الأخرى وتتمايز فى خصائصها مما يحسن معه تناول دراسة التيارات على مستوى كل دولة عربية حالية. وقد ورد فى الجدول السابق أعداد سكان الدول العربية فى مصر التى سجلها تعداد ١٩٧٦ ويمكن تمثيلها على هيئة تيارات حجمية لتلك الحركة (شكل رقم٣) .

والجدول التالى يبين نسب سكان كل دولة عربية فى مصر إلى جملة العرب غير المصريين بمصر مرتبة ترتيبا تنازليا .

نسب مواطني كل دولة عربية في مصر ١٩٧٦

الترتيب	الدولة	٪ من الجملة	الترتيب	الدولة	٪ من الجملة
١	فلسطين	٢٩,٣	١١	البحرين	١,٢٦
٢	العراق	١٩,٩	١٢	الصومال	١,٠١
٣	السودان	١١,٠	١٣	الإمارات	٠,٨٩
٤	لبنان	٨,٢٣	١٤	اليمن الشمالى	٠,٧١
٥	السعودية	٦,٢٥	١٥	قطر	٠,٦٩
٦	الاردن	٥,٦٥	١٦	عمان	٠,٤
٧	ليبيا	٤,٨٩	١٧	الجزائر	٠,٣٨
٨	سوريا	٤,٤٤	١٨	موريتانيا	٠,٣١
٩	اليمن ج	٢,٢٤	١٩	تونس	٠,٢٩
١٠	الكويت	١,٨١	٢٠	المغرب	٠,٢٤

ومن الجدول والشكل رقم (٣) يمكن استخلاص الحقائق التالية :

١ – يبلغ متوسط نسبة مساهمة أية دولة عربية من جملة السكان العرب بمصر ٥ ٪ – حيث إن عدد تلك الدول عشرون دولة ، ويلاحظ إن ستاً فقط من الدول العربية هى التى تزيد نسبة مساهمتها عن هذا المتوسط ، مما يدل مباشرة علي نوع من التركز التوزيعى فى مصادر السكان العرب بمصر . وهذه الدول الست (فلسطين – العراق – السودان – لبنان – السعودية – الأردن) تستأثر بنحو ٧٤ ٪ من جملة السكان العرب ، بل إن فلسطين والعراق وحدهما قد ساهما بنحو ٥٠ ٪ من تلك الجملة كدليل أقوى على خاصية التركز المشار إليها .

ومما يذكر ان اثنين من تيارات مجموعة الدول السابقة (السودان وفلسطين) يعتبران من التيارات القديمة . ويمكن أن نفسر ضخامة التيار الفلسطينى بالظروف السياسية التى يعيشها شعب فلسطين المحتلة خارج أرضه ، وكانت الأراضى المصرية مفتوحة دائما أمام المواطنين الفلسطينيين من كل الأعمار وكل الأعمال ، أما بالنسبة لسكان العراق الذين احتلوا الترتيب

الثانى فى تعداد ١٩٧٦ ، وكانت أعدادهم فيما قبل متواضعة ، فقد حاول الباحث إيجاد تفسير لذلك فيما قد يكون مكتوبا لكنه لم يتوصل إلى شئ(*) والمرجح أنه فى ظل العلاقات الطيبة بين البلدين (قبل القطيعة العربية المصرية إثر مؤتمر قمة بغداد فى ٢ - ٤ نوفمبر ١٩٧٨) وفد إلى مصر مجموعات سكانية عراقية كثيرة أغلبها على هيئة أسر ، حيث إن نحو ٦٧ ٪ منهم ليس لهم نشاط اقتصادى ، إما من المسنين أو من ربات البيوت وليس من المتصور أن تكون السياحة العادية هى مقصد هذا العدد الكبير اللهم إلا إذا كانت هناك رغبة عند كثرة منهم إلى الخروج من العراق لفترة ما - وكانت مصر من أكثر المناطق جذبا لهم .

وبالنسبة لتيار السودان فهو نتيجة طبيعية للعلاقة الجغرافية الحميمة بين البلدين ، ويعتبر التيار اللبنانى الكبير نسبيا من النتائج المرتبطة بحالة عدم الاستقرار الداخلى الذى يعانى منه المواطنون ويدفع معظمهم إلى الخروج بعيدا عن الحروب الأهلية ، وإن كان الوجود اللبنانى بمصر قديم من ناحية أخرى كما يمثل تيار السعودية والاردن نماذج من التيارات النامية من حيث الحجم .

٢ - على النقيض من الملاحظة السابقة فإن تيارات بلاد المغرب ضئيلة الحجم بشكل لافت للنظر (مجموع نسبها ٢٢ ، ١ ٪) على الرغم من إنها تعتبر وريثة لتيارات قديمة قوية بدأت قبيل القرن العشرين ، وربما كان الواقع الاستعمارى مسئولا عن هاتين الحالتين للتيار المغربى ففى فترات الاستعمار كذلك كانت مصر موئلا لكثير من المغاربة للعمل أو للكفاح من الخارج ، ولكن بعد الاستقلال برز التوجه السياسى والاقتصادى والسكانى لبلاد المغرب نحو أوربا وبصفة خاصة إلى فرنسا على حساب العلاقات المغربية العربية عموما .

٣ - تيارات السكان من دول الخليج العربى - باستثناء السعودية - محدودة الحجم مثلما هى حديثه الظهور ، مجموع نسبها نحو ٥ ٪ أى ما يعادل متوسط مساهمة الدولة العربية الواحدة فى حركة السكان ، وربما ارتبط ذلك بصغر الأحجام السكانية أصلا بتلك الدول لكنها بصفة عامة تيارات نامية متزايدة مع واقع التنمية السريع بتلك الدول وما يرتبط به من تحسن أحوال المعيشة وإيفاد الطلاب وتزايد الخروج السياحى .

٤ - تتراوح نسبة مساهمة بقية الدول العربية بين ٠,٥ ٪ - ٥ ٪ من جملة العرب فى مصر ، وأكبرها ليبيا التى تتميز بتيار متنام على العكس من سوريا التى تساهم بنحو ٤,٥ ٪ من جملة الحركة لكن تيارها متناقص عما كان عليه سابقا وخاصة فى تعداد ١٩٦٠ (إبان فترة الوحدة مع مصر) .

(*) لجأ الباحث إلى سفارة العراق بالقاهرة وتقابل مع القنصل مستفسرا عن ظاهرة تزايد العراقيين بمصر فى فترة تعداد ١٩٧٦ لكنه لم يجد أى تفسير لذلك .

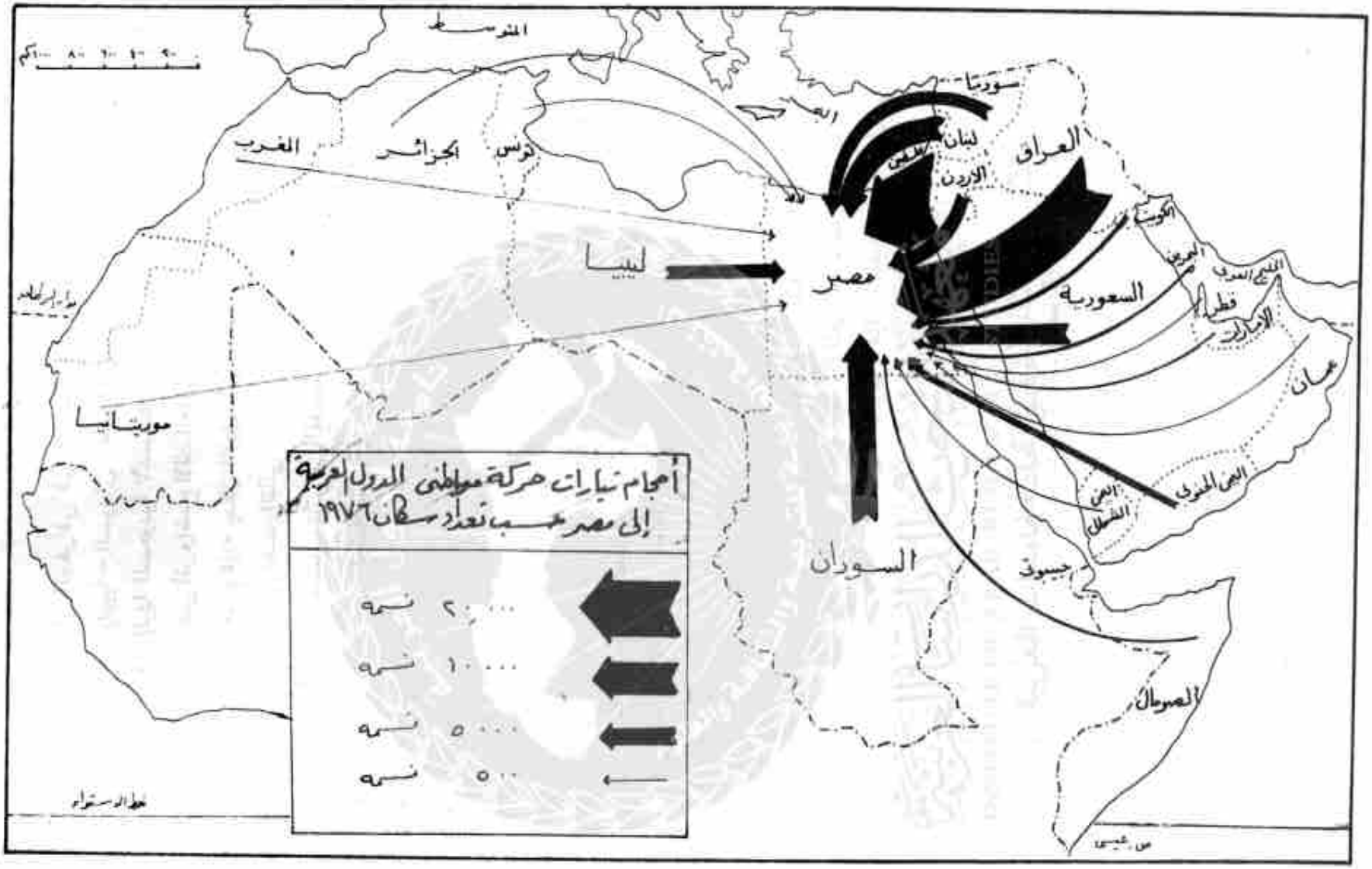

شكل رقم (٣)

أحجام حركة مواطني الدول العربية إلى مصر حسب تعداد سكان ١٩٧٦

٥ – إذا أدخلنا عامل الجوار الجغرافى فى الحسبان فالملاحظ أن الدول العربية الثلاث المجاورة لمصر مباشرة (ليبيا – السودان – فلسطين) ساهمت بنحو ٤٥ ٪ من جملة العرب بمصر ، وإذا أضفنا إليها السعودية لأصبحت النسبة ٥١,٥ ٪ من جملة سكان الدول العربية بمصر مما يدل على أثر واضح لذلك العامل .

٦ – إذا انتهينا بشئ من التعميم فإنه يمكن القول بأن المنابع الرئيسية لحركة سكان الدول العربية إلى مصر تتدرج على النحو التالى : –

– منابع آسيوية من الهلال الخصيب تأتى فى المقدمة .

– منابع أفريقية سودانية ، فى المرتبة الثانية .

– منابع الجزيرة العربية وخاصة السعودية واليمنيين ، فى المرتبة الثالثة .

– منبع ليبى ، فى المرتبة الرابعة .

(ب) التوزيع فى منطقة الوفود :

أورد تعداد ١٩٧٦ بيانات سكان الدول العربية فى مصر موزعين على أربع وعشرين محافظة من الست والعشرين محافظة مصرية ، حيث لم تكن الظروف السكانية مستقرة فى ذلك الوقت بمحافظتى سيناء الشمالية والجنوبية (*) ونتعرف على ملامح التوزيع لسكان الدول العربية بمصر من تحليل أبعاد ثلاثة : مدى انتشار تيارات الحركة داخل مصر – مدى توطن الحركة فى كل محافظة مصرية – ومدى تركزها فى كل من الريف والحضر .

١ – مدى انتشار سكان الدول العربية داخل مصر :

إذا تعاملنا مع سكان كل دولة عربية فى مصر على حدة ، وتابعنا عدد المحافظات المصرية التى سجل التعداد بها أعدادا من سكان تلك الدولة العربية ، بغض النظر عن حجم ذلك العدد أو عن الحجم الكلى لسكان الدولة فى مصر عموما ، فإننا نستطيع أن نصل إلى مؤشر لانتشار سكان هذه الدولة داخل مصر يمكن صياغته كالتالى :

$$\text{مؤشر مدى الانتشار} = \frac{\text{عدد المحافظات التى ينتشر بها سكان الدولة العربية}}{\text{جملة المحافظات المصرية}} \times ١٠٠ \quad (٢٤)$$

وتتراوح قيمة المؤشر بين ١٠٠ ٪ فى حالة الانتشار الكامل وبين أكثر قليلا من صفر ٪ للتركز الكامل ، والجدول التالى يبين مؤشرات انتشار سكان الدول العربية فى مصر مرتبة تنازليا .

(*) صدرت كراسة تعداد سنة ١٩٧٦ عن الأجزاء المحررة من سيناء سجلت عدد العرب بـ ١٣ نسمة فقط منهم ٥ عراقيين ، ٤ لبنانيين ، ٣ سودانيين ، وموريتانى واحد .

مؤشرات انتشار سكان الدول العربية

الدولة	مؤشرات انتشار سكانها	الدولة	مؤشرات انتشار سكانها	الدولة	مؤشرات انتشار سكانها
فلسطين	١٠٠ ٪	موريتانيا	٩١	اليمن ج	٦٧
العراق	١٠٠	البحرين	٨٣	الكويت	٥٨
السودان	١٠٠	السعودية	٧٩	تونس	٥٤
الاردن	١٠٠	اليمن ش	٧٩	عمان	٤١
سوريا	٩٢	الجزائر	٧٩	المغرب	٣٣
لبنان	٩٢	ليبيا	٧٥	قطر	٢١
الصومال	٩٢	الإمارات	٧٥		

ومن الجدول يلاحظ ما يلى :

– يزيد مؤشر انتشار سكان ١٧ دولة عربية فى مصر عن ٥٠ ٪ ، كما يزيد عن ٧٥ ٪ فى ١٤ دولة ، وعن ٩٠ ٪ فى ٨ دول أربع منها يصل مؤشرها ١٠٠ ٪ أى أن السمة الغالبة هى الانتشار الكبير لمعظم سكان الدول العربية فى مصر .

– قد يفسر اختلاف مؤشرات الانتشار لسكان الدول العربية بمصر بتباين جاذبية محافظات مصر لنوعيات السكان العرب القادمين من جانب – كما سيتضح فى جزء لاحق – أو بإختلاف أحجام التيارات السكانية القادمة من كل دولة عربية .

– بحساب معامل ارتباط سيرمان (*) بين أحجام تيارات الدول العربية ومؤشرات انتشار سكانها بمصر اتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة واضحة (٧ ، ٠) بينهما ، وبالتالى فإن أكبر الدول فى حجم التيار هى من أكبرها فى الإنتشار التوزيعى داخل مصر (فلسطين – العراق – السودان) ، كما أن الدول ذات التيارات الضئيلة (كالمغرب وتونس وعمان وقطر) هى أقلها انتشارا فى مصر ، ومع ذلك تظهر حالات شاذة عن القاعدة فى مجموعة من الدول مثل موريتانيا والصومال والجزائر والكويت واليمن الجنوبى ، حيث لا يظهر ارتباط ملحوظ بين المتغيرين .

(*) معامل الارتباط (ر) = ١ – $\frac{٦ \text{ مجـ ف}^٢}{\text{ن} (\text{ن}^٢ - ١)}$ حيث ف = الفرق بين ترتيب المفردات ، ن = عدد المفردات .

٢ - مدى تركز سكان الدول العربية فى المحافظات المصرية :

إذا كان الانتشار قرينة مرتبطة بالحركة الوافدة للسكان ، فإن التركز يرتبط أساسا بمنطقة الاستقبال وما تتمتع به من عوامل جذب للحركة السكانية الوافدة ونستطيع أن نتبين ذلك من دراسة حصص كل محافظة من جملة سكان الدول العربية فى مصر الذين سجلهم تعداد ١٩٧٦ كما يتبين من الجدول التالى :

جدول لتوزيع سكان الدول العربية بمحافظات مصر ١٩٧٦ (*) .

المحافظة	نسبة العرب بها إلى جملتهم بمصر	نسبة العرب إلى جملة الأجانب بالمحافظة	المحافظة	نسبة العرب بالمحافظة إلى جملتهم بمصر	نسبة العرب إلى جملة الأجانب بالمحافظة
القاهرة	٪ ٤٧,٥	٪ ٧٤,	مطروح	٠,٧٥	٩٦,٦
الجيزة	٢٠,٢	٨٥,٨	الفيوم	٠,٧٣	٨٤,٢
الاسكندرية	١٠,٨	٦٥,٠	بور سعيد	٠,٧٠	٤٢,٧
الشرقية	٤,٠	٩١,٥	بنى سويف	٠,٥٥	٧٨,٢
الدقهلية	٢,٢	٧٥,٤	الإسماعيلية	٠,٥١	٦٨,٣
الغربية	١,٨	٨١,٣	أسيوط	٠,٤٨	٧٣,٥
القليوبية	١,٧	٧٨,٧	دمياط	٠,٤٦	٨٠,٩
البحيرة	١,٥	٦١,٠	أسوان	٠,٤٢	٥٢,٣
المنيا	١,٤	٨٠,٠	قنا	٠,٣٨	٢٣,٧
المنوفية	١,١	٨٦,٠	السويس	٠,١٦	٢٤,٠
سوهاج	١,٠	٧٢,٠	الوادى الجديد	٠,٠٨	٩٣,٠
كفر الشيخ	٠,٧٦	٨١,٠	البحر الأحمر	٠,٠٧	٣٩,٣

ومن الجدول والشكل رقم (٤) يمكن إبراز ما يأتى :

- تستأثر محافظة القاهرة وحدها بأقل قليلا من ١/٢ عدد سكان الدول العربية الذين سجلهم التعداد بمصر ، وإذا أضفنا إليها محافظة الجيزة (١/٥ العدد وحدها) وهي

(*) مجموع من كراسات التعداد والنسب من حساب الباحث .

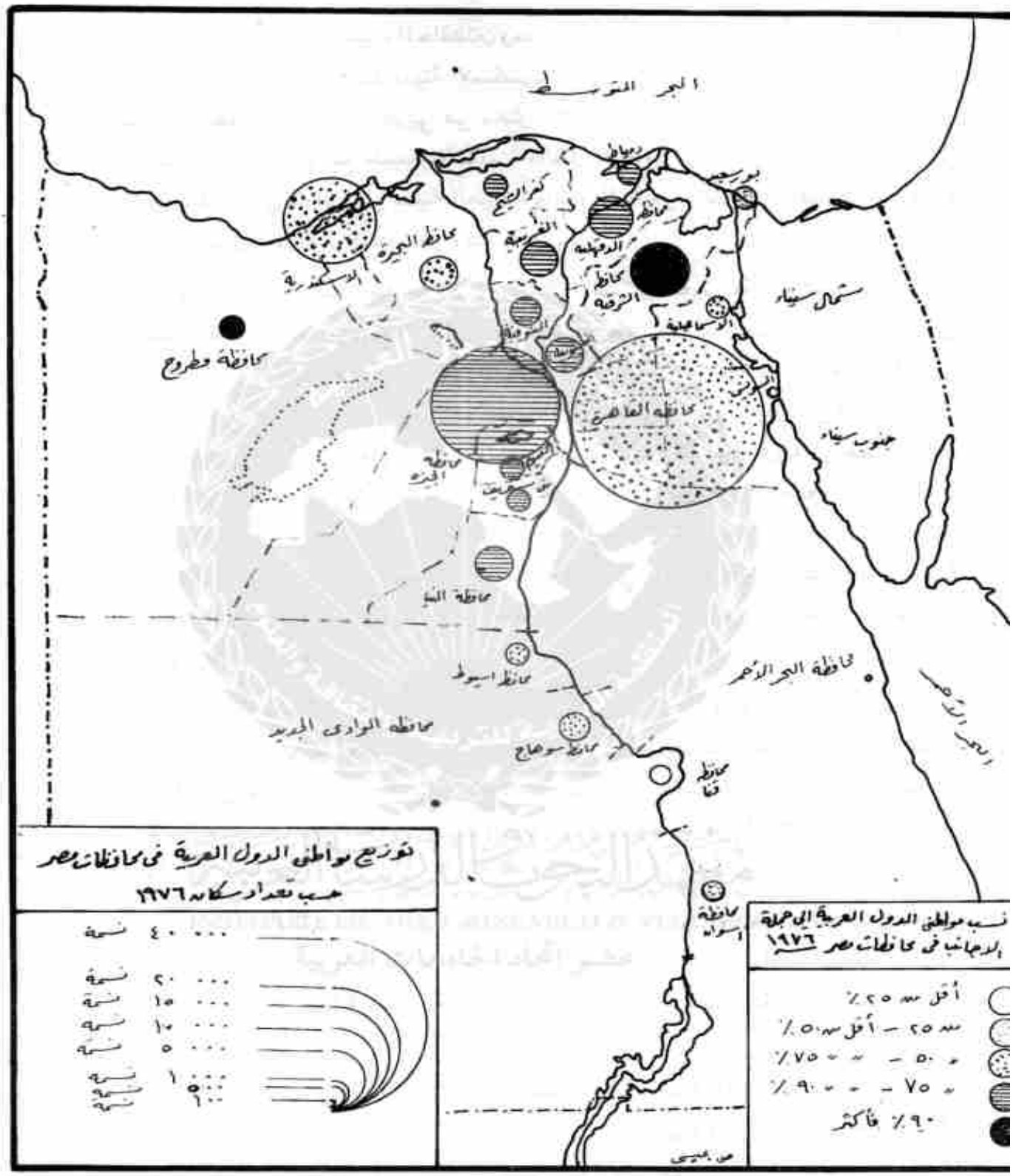

شكل رقم (٤) توزيع سكان الدول العربية في محافظات مصر ونسبتهم إلى جملة الاجانب فيها ١٩٧٦

توأمها الحضرى لأصبح نصيب المحافظتين وحدهما ٦٧.٧ ٪ من جملة العرب ، وترتفع النسبة إلى ٧٨,٥ إذا اضيفت إليهما مدينة الاسكندرية ، فهذا الثلاثى الحضري في معظمه يشكل أكبر قطب للجذب السكانى العربي فى مصر من حيث العدد ، ولا شك أن هذه الحقيقة التوزيعية تشكل اتفاقا مع طبيعة الأشياء ، فالثقل الوظيفى والخدمى الطاغى للقاهرة فى جميع المجالات ، وامتداده إلى مدينة الجيزة ، والقدر الوظيفى والخدمى وخصوصيات الموقع لمدينة الاسكندرية من أهم الأسباب وراء هذا الجذب .

وإذا كانت النسب السابقة تخص إجمالى السكان العرب فان جاذبية تلك الثلاثية واضحة أيضا على مستوى سكان كل دولة عربية على حدة ، وتدلنا بيانات التعداد أن محافظتى القاهرة والجيزة تتبوءان دائما المركزين الأول والثاني فى جذب سكان كل دولة عربية باستثناء حالة لبنان التى تحتل فيها الاسكندرية المركز الثانى ، وتأتى الجيزة فى المركز الثالث، وغالبا ماتأتى الاسكندرية فى المركز الثالث فى جذب سكان كل دولة عربية فى مصر . وإذا كانت محافظة القاهرة بوضعها المتميز مهيأة لاحتلال المركز الاول فى كل حالة ، إلا ان الجيزة قد انتزعت منها مركز الجذب الاول بالنسبة لسكان أربع دول خليجية (الامارات – البحرين – قطر – الكويت) بالاضافة إلى اليمنين – الشمالي والجنوبي . وتتركز معظم المكاتب الدبلوماسية والتمثيليه لتلك الدول بمدينة الجيزة ويقيم معظم سكانها فى أحياء الجيزة الراقية ويتعلمون فى جامعتها (جامعة القاهرة) .

– المحافظات الريفية بالدلتا أكثر جذبا للسكان العرب على وجه الإجمال من محافظات الصعيد ، وربما كان ذلك لتميز معظم محافظات الدلتا بمرافق خدمية (تعليمية أساسا) متقدمة بالاضافة إلى اعتدال الحرارة نسبيا بالدلتا عن الصعيد مما يناسب العرب القادمين من مناطق حارة ، وتسجل محافظة الشرقية بين محافظات الدلتا أعلى نسبة فى السكان العرب إلى جملة الأجانب بها (٩١ ٪) لا يفوقها فى ذلك إلا محافظة مطروح .

– أما محافظات مصر العليا ، وبصفة خاصة قنا وأسوان . فلا تجذب أعدادا كبيرة من العرب بعكس ما تجذبه من الاجانب ، وبذلك تقل نسبة العرب إلى الاجانب إلى اقصى درجة ٢٣.٧ ٪ نتيجة لجاذبيتها فى سياحة الآثار الفرعونية التى لا تستهوى العرب بقدر ما يقصدها الاجانب لذاتها .

– تقل جاذبية محافظات الموانى والمحافظات الساحلية (بخلاف الاسكندرية) للسكان العرب سواء من حيث عدد السكان أو من حيث نسبتهم إلى جملة الأجانب مما قد يدل على أن العرب القادمين الى مصر أميل إلى الاستقرار فى المدن والمناطق الخضراء.

– إذا حاولنا الربط بين درجة تركز سكان الدول العربية فى المحافظات المصرية بعامل القرب أو الجوار الجغرافى فلا نظهر علاقة مطردة دائما ، وإنما يبدو فى بعض الحالات ما يؤكد وجود علاقة ما بين هذين المتغيرين ، ومن أمثلة ذلك –وإذا استبعدنا تاثير الجذب الحضرى الثلاثى لحركة السكان – فإن محافظة الشرقية هى أكبر محافظة ريفية لجذب الفلسطينيين والعراقيين يليها فى ذلك الدقهلية . وكذلك بالنسبة للأردنيين بينما يمثل الليبيون أكبر عدد من السكان العرب فى مطروح (٧٢ ٪ منهم)، وكذلك يمثل السودانيون اكبر عدد من السكان العرب فى اسوان (٦٢ ٪ من جملتهم بها).

٣– توزيع سكان الدول العربية بمصر على الريف والحضر :

يتضح من تحليل بيانات جدول ٢٩ بكراسة تعداد ١٩٧٦ – (إجمالى الجمهورية) والخاص بتوزيع السكان الاجانب على الريف والحضر الملاحظات التالية.

– جذب الحضر المصرى – سواء فى المحافظات الحضرية الكاملة ، او فى مدن المحافظات الريفية معظم سكان الدول العربية فى مصر الذين سجلهم التعداد، حيث بلغت نسبتهم فى الحضر (١ ، ٨٨ ٪) من جملتهم فى مصر وهى نسبة مقاربة تماما لتوزيع الأجانب عموما فى الحضر أيضا (٢ ، ٨٨ ٪) وهذا يتمشى مع القاعدة العامة فى التحركات السكانية الدولية التى يجذبها الحضر اكثر من الريف..

– يسجل سكان ١٥ دولة عربية نسبة تركز فى الحضر تفوق ٩٠ ٪ ، من بينها خمس دول تصل النسبة فيها إلى ٩٩ ٪ وهى (السعودية – قطر – الكويت – لبنان – اليمن الجنوبى) كما تتراوح النسبة من ٩٥ – ٩٨ ٪ فى أربع دول أخرى (سوريا – عمان – السودان – المغرب) ومن ٩٠ – أقل من ٩٥ ٪ فى خمس دول هى (ليبيا – الاردن – فلسطين – الامارات – الصومال) ولقد أشرنا سابقا الى أن جاذبية الحضر عموما امر مطرد فى معظم بيئات التحركات السكانية.

فإذا تذكرنا المركزية الطاغية للعاصمة المصرية حضاريا والتوطن الشديد لعوامل الجذب السكانى فيها وفى المدن الكبرى الاخرى لاتضحت بعض الجوانب المفسرة للتوطن فى الحضر وخاصة بالنسبة للسكان العرب الذين صنف التعداد غالبيتهم بأنهم ليس لهم نشاط اقتصادى ولا يقصدون أساسا ممارسة أعمال إنتاجية خارج المدن المصرية.

– تقل نسبة سكان الحضر عن المتوسط العام (٨٨.١ ٪) فى سكان الدول العربية الخمس الباقية (اليمن الشمالى – البحرين – الجزائر – موريتانيا – العراق) وتأتى العراق فى ذيل القائمة من حيث جاذبية الحضر لسكانه بمصر . ويعنى ذلك أن هذه النوعية من السكان

ترتبط بنسبة أكبر بأعمال او مصالح فى الريف المصرى (٤١ ٪ من سكان العراق سجلوا فى الريف المصرى وبأعداد تفوق الوضع فى أى دولة عربية آخرى) ولقد اشرنا سابقا الى ظاهرة الطفرة السكانية للعراقيين بمصر والتى سجلها تعداد ١٩٧٦ ، وان الطابع الأسرى يغلب على تجمعاتهم فى جميع المحافظات المصرية كدليل على انخراط بعضهم فى اعمال انتاجية او تدريب معين فى بعض القطاعات الانتاجية فى الريف المصرى.

رابعا : خصائص سكان الدول العربية فى مصر :

قد يطلق على دراسة الخصائص السكانية اصطلاح تركيب السكان ، وهو يتسع ليشمل الخصائص الجسمانية والعرقية والنوعية والعمرية والاجتماعية والاقتصادية والانتماء السياسى إلـــــخ. للسكان ، ولكننا سوف نركز فى هذه الدراسة على جانبين فقط يمكن خلال تحليلهما تحقيق مزيد من التوضيح للحقائق التوزيعية المتعلقة بسكان الدول العربية بمصر وهى الخصائص العملية والخصائص النوعية للسكان.

(أ) الخصائص العملية :

وهى تنبثق من واقع توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية او الحرف المختلفة مما يعطى دلالة على هدف الحركة السكانية من جانب وعلى الجهة المقصودة بالتحديد من جانب آخر.

ويحسن ان نشير إلى صورة توزيع السكان العرب بمصر على الانشطة الاقتصادية فى بعض التعدادات السابقة ، فقد سجل تعداد سنة ١٩١٧ [١٤] ان اكثر من ٩٠ ٪ من سكان الدول العربية بمصر (كانوا يصنفون كرعايا مصريين) يعملون فى الزراعة ومعظم النسبة الباقية فى أعمال منزلية. اما رعايا الدول الأجنبية غير العرب فيعمل معظمهم فى الصناعة للمواد الغذائية وتجارة الخمور وإدارة الحانات والمصارف والنقل البحرى.

اما تعداد سنة ١٩٦٠ [١٥] فيورد بعض التفصيل عن مهن وحرف سكان الدول العربية بمصر الذين تم حصرهم. فالبنسبة للسودانيين يأتى فى مقدمة حرفهم إدارة المنازل وحراستها والطهى والخدمات المنزلية، يليها حرف النقل والمواصلات وبصفة خاصة قيادة سيارات النقل البرى والعمل فى البريد وأعمال السعاة – وتأتى فى المرتبة الثالثة مهن الأعمال الكتابية. أما السوريون فأشهر حرفهم التجارة واعمال البيع وثانيها الحرف الصناعية وثالثها الاعمال الكتابية ويشتهر الفلسطينيون اولا بالحرف الصناعية وبخاصة الاعمال الصحية والحياكة وأعمال البناء والمعمار ، وفى المرتبة الثانية التجارة وأعمال البيع وفى المرتبة الثالثة الأعمال الكتابية.

وقد أورد تعداد ١٩٧٦ جداول تفصيلية عن أنشطة السكان الاجانب والحالة العملية لهم

واقسام المهن. ومن خلال البيانات الواردة فى جدول ٣١ بمجلد إجمالى الجمهورية عن النشاط الاقتصادى للسكان يلاحظ انها مقسمة إلى تسعة اقسام على النحو التالى.

(الزراعة والصيد – المناجم والمحاجر – الصناعة التحويلية – كهرباء وغاز ومياه – تشييد وبناء – تجارة ومطاعم وفنادق – نقل ومواصلات وتخزين – تمويل وتأمينات وخدمات اعمال – خدمات المجتمع العامة – الخدمات الاجتماعية والشخصية)

ويفحص هذا الجدول ودراسته يمكن أن نحدد أكثر تلك الاقسام جذبا لسكان الدول العربية فى مصر ، وذلك على النحو التالى:-

١ – يمثل نشاط خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية النشاط الرئيسى لسكان جميع الدول العربية بمصر باستثناء ثلاث حالات هى لبنان وسوريا وليبيا حيث يأتى هذا النشاط ذاته فى المرتبة الثانية.

٢ – يمثل التجارة والمطاعم والفنادق النشاط الرئيسى لسكان الدول الثلاث السابقة ، كما يأتى النشاط ذاته فى المرتبة الثانية فى ١٣ دولة عربية أخرى.

وبذلك يمثل النشاطان السابقان أكثر أنشطة السكان العرب بمصر بروزا ، وهذا يعتبر تحولا فى توزيع السكان على الأنشطة فى الفترات السابقة حيث كانت الزراعة وأنشطة الدرجة الثانية هى الغالبة على حين أصبحت السيادة حاليا لأنشطة الدرجة الثالثة بصفة عامة.

٣ – يظهر نشاط الزراعة فى المرتبة الثانية لسكان دولتين عربيتين فى مصر هما موريتانيا واليمن الشمالى.

٤ – تظهر الصناعة التحويلية فى المرتبة الثانية لأنشطة سكان الصومال والعراق فى مصر، ولا تظهر انشطة اخرى فى المرتبة الاولى او الثانية لسكان اى دولة عربية اخرى فى مصر حسب ما سجله تعداد ١٩٧٦ وإنما تمثل معظم الأنشطة الأخرى بأعداد ونسب محدودة.

ومما له دلالة هنا أن نشير إلى نسبة الطلاب إلى جملة سكان الدول العربية بمصر فهى قد بلغت ٣٥ ، ٦ ٪ لتفوق مثيلتها على مستوى الأجانب عموما (٣١ ٪) ذلك ان مصر كانت ولا تزال مصدر اشعاع تعليمى فى منطقتها العربية وإن كانت الجانبية العلمية قد قلت نسبيا في الفترة الأخيرة بعد انشاء الجامعات والمعاهد الحديثة بمعظم الدول العربية ، ويدل أن كانت نسبة كبيرة من الطلاب العرب ينقلون إلى مصر أصبح كثير من العلماء المصريين يتعاونون مع الجامعات العربية فى أداء رسالتها داخل أوطانها.

(ب) الخصائص النوعية :

ويقصد بها نوع الأشخاص بين ذكور وإناث ، وإذا كانت الفوارق بين نسب الذكور والإناث إلى جملة السكان تعتبر بصفة عامة هينة فى المجتمعات السكانية المستقرة فهى غير ذلك تماما فى حالة التحركات السكانية أو الهجرات ، فالهجرة فى الاصل عملية انتخاب واختيار للنوع [١٦] (الذكور او الإناث).

والجدول التالى يبين نسبة الذكور الى جملة سكان كل دولة عربية بمصر حسب تعداد سنة ١٩٧٦ مرتبة تنازليا:-

الدولة	نسبة الذكور	الدولة	نسبة الذكور	الدولة	نسبة الذكور
الامارات	٧٠	الجزائر	٦٧	تونس	٦٠
ليبيا	٦٩	عمان	٦٦	فلسطين	٥٨
اليمن ج	٦٩	السعودية	٦٦	لبنان	٥٦
قطر	٦٨	اليمن ش	٦٢	موريتانيا	٥٠
الصومال	٦٧	سوريا	٦١	البحرين	٤٩
الكويت	٦٧	المغرب	٦١	المتوسط العام	٦٠

وواضح ان المتوسط العام لنسبة الذكور مرتفع نسبيا ويعبر عن واقع الحركة السكانيةالانتخابية للذكور بصفة عامة وإن كانت هناك تباينات فى حدود ٢٠ ٪ حول هذا المتوسط ولكن السمة العامة هى غلبة الذكور ، ففى نصف عدد الدول العربية تزيد نسبة الذكور عن ٦٥ ٪.

ويدل التوازن النسبى بين الذكور والإناث حتى فى حالة الهجرة على الطابع الأسرى وهجرة العائلات كما هو واضح في النصف الآخر من الدول العربية ومن أوضح الأمثلة علي ذلك حالة العراق ولبنان وفلسطين. اما تفوق الإناث المتمثل في حالة البحرين فإنه مرتبط أساسا بزيادة أعداد الطالبات المبعوثات للتعليم في معاهد وجامعات مصر.

خامسا : تقييم حركة سكان الدول العربية إلى مصر

ينقسم هذا التقييم الي مستويين :-

مستوي نظري ، مستوي تطبيقى.

(أ) المستوى النظرى:

ونقصد به وضع الحركة السكانية محل الدراسة فى إطار المحاولات التنظيرية التى قدمها بعض الباحثين كمحاولة لتقييد حركات السكان وهجراتهم وإبرازهم القواعد المتكررة فى سلوكيات الهجرة ، ومن أقدم هذه المحاولات ما قدمه رافنشتين Ravenstin سنة ١٨٨٩ بعنوان قوانين الهجرة . وتوصل الى سبعة قوانين رأى ان حركات الهجرة تلتزم بها فى خصائصها ، ثم جاء بعده ايفريت س.لى Everett S. lee [١٧] سنة ١٩٦٥ ليعرض نظرية جديدة للهجرة يعتمد فيها على الجهود السابقة وعلى استقراء حركات الهجرة السكانية فى العالم وقد وضع ايفريت لى اطارا لنظرية يقوم على ثلاث خصائص رئيسية لحركة الهجرة هى :-

* حجم الهجرة * تيارات الهجرة والتيارات المضادة * خصائص المهاجرين. وبعد تحليلنا السابق لحركة سكان الدول العربية الى مصر نستطيع ان نستخلص كثيرا من اوجه الاتفاق بين ظروف وسلوكيات وخصائص الحركة السكانية محل الدراسة وبين ما ذهبت اليه النظرية السابقة كما توجد اوجه اختلاف اخرى بينهما.

ومن ابرز ما تتفق فيه الحركة المدروسة مع نظرية ايفريت لى:-

١ - بالنسبة لحجم الهجرة فأنه يختلف مع حالة التقدم فى الدولة المصدرة او المنطقة المستقبلة وهذا ما كان يسود في المراحل الأولى للهجرة العربية إلى مصر كدولة اكثر تقدما بين دول منطقتها العربية ، ويتفق مع هذا القانون الآخر الذى اورده لى بأن حجم الهجرة يختلف تبعا لدرجة التباين بين منطقة المنبع ومنطقة المصب.

٢ - وبالنسبة لتيارات الهجرة تذكر النظرية أن حركة الهجرة تتخذ تيارات محددة جدا وذلك لتركز عوامل الطرد والجذب فى مناطق معينة وهذا ما لوحظ فى تيارات الهجرة العربية الى مصر.

وتذهب النظرية إلى أن لكل تيار هجرى رئيسى تيارا آخر معاكسا أو مرتدا بمعنى ان تتحول منطقة المصب الى منطقة منبع لتيارات عائدة الى مناطق الإرسال الأولى وقد تحقق هذا فى هجرة المصريين الى الدول العربية بشكل كبير في السبعينات خصوصا وتقلصت الهجرة العربية الى مصر نسبيا.

٣ – بالنسبة لخصائص المهاجرين ، تذكر النظرية أن الهجرة انتخابية بمعنى اختيار العنصر المناسب للبيئة المناسبة فى بلد الاستقبال . وهذا ما لوحظ فى دراستنا من إقبال بعض العرب الى التركز فى بعض محافظات ومناطق مصر عن بعضها الآخر.

اماالنقاط التى تختلف فيها حالتنا المدروسة عما أوردته النظرية فأهمها :

١ – تذكر النظرية ان حجم ومعدل الهجرة يميل الى التزايد مع مرور الزمن وذلك لتزايد التباين بين مناطق المنبع والمصب ولتعود الافراد على الهجرة ، ولكن الحادث أن حجم حركة السكان العرب الى مصر وكذلك السكان الاجانب يشهد تناقصا مستمرا منذ الثلث الأول من القرن العشرين.

٢ – كما تذكر النظرية ان كفاءة تيار الهجرة الرئيسى تزيد إذا كانت العقبات بين مناطق الارسال والاستقبال كبيرة ولقد تاثرت الحركة السكانية العربية الى مصر ببعض الظروف والقيود السياسية التى تفرض على العلاقات العربية المصرية فى بعض الفترات.

(ب) المستوى التطبيقى.

والتقييم هنا بمثابة محاولة لاستخلاص الملامح المركزة للظاهرة المدروسة وما يمكن أن يبلور شخصيتها من خصائص وأهم ما يذكر فى الصدد:

١ – حركة سكان الدول العربية الى مصر قديمة وحديثة ومستمرة لاستمرار وبقاء عوامل الدفع وعوامل الجذب فى كل من الدول العربية كطرف أول ومصر كطرف ثان.

٢ – على الرغم من اختفاء عوامل دفع التحركات السكانية العربية الى مصر فى أوائل القرن العشرين فلم تتوقف الحركة لظهور عوامل دفع جديدة وعوامل جذب متجددة بين الطرفين.

٣ – تمثل حركة سكان الدول العربية الى مصر اتجاها واحدا للحركة السكانيةالنشطة بالمنطقة العربية والتى يكملها حركة السكان المصريين الى بقية الدول العربية الأخرى بل هى بالأحرى جزء من العلاقات السكانية العربية.

٤ – على الرغم من تركز التيارات فى مناطق منابع ومصب الحركة السكانية العربية إلى مصر إلا أنها تتميز بالانتشار الواسع والمتزايد اتساعا فجميع الدول العربية تساهم فيها وجميع محافظات مصر تستقبلها.

٥ – شهدت الحركة السكانية العربية إلى مصر فى الفترات الأخيرة نوعا من الانكماش فى الحجم (الكم) ، لكنها شهدت فى الجانب الآخر تحسنا فى (الكيف) او نوعية السكان.

فغالبية نوى النشاط منهم يحترفون مهنا من الدرجة الثالثة بعد ان كانوا يحترفون الحرف الأولية مما يدل على زيادة كفاءة تيار الهجرة.

٦ – التحركات السكانية بين الدول العربية هى نتاج طبيعى للظروف الجغرافيةفى المنطقة وهى فى ذات الوقت ذات فعالية هامة فى الواقع العربى على كل الأصعدة. ولذلك فمن الأهمية بمكان إزالة كل العوائق غير الطبيعية أمام تدفقات حركة السكان والعمل على توجيهها لتؤتى ثمارها كما كانت دائما على كل المنطقة العربية.

٧ – تزداد الصورة وضوحا إذا ما درست التحركات السكانية بين جميع الدول العربية بعضها البعض فى إطار علمى متكامل وضمن رؤية تخطيطية تكاملية بين الدول العربية.

المراجع

(1) Clarke J. I. , Population geography , Oxford , pp. 8-10

(٢) محمد صبحى عبد الحكيم « حول تعداد ١٨٨٢ » المجلة الجغرافية العربية ، العدد ١٥ – ١٩٨٣.

(٣) تعداد سكان مصر ١٩٦٠ ، المقدمة ص.ح.

(٤) جورج ديب ، قوانين الهجرة والتجنس الخاصة بمصر ولبنان والأردن والكويت والامارات العربية المتحدة ، الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا – النشرة السكانية ، العدد ١٥، ديسمبر ١٩٨٧ . ص.٥.

(٥) حامد سلطان وأخرون، القانون الدولى العام، القاهرة : النهضة العربية ، ١٩٨٧. ص٣٤٩، ص ٣٥٣.

(٦) الشافعى محمد بشير، القانون الدولى العام في السلم والحرب، الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧٤ ص٥٠.

(٧) حامد سلطان ، القانون الدولى العام وقت السلم، الطبعة الرابعة – النهضة العربية ، ١٩٦٩ ص ٤٥٣.

(٨) محمد أنيس، يقظة العرب الحديثة ، فى : دراسات فى المجتمع العربى، القاهرة ص ٢١١.

(٩) صلاح العقاد، المشرق العربى المعاصر، القاهرة : الانجلو المصرية ،١٩٨٣، صفحات متفرقة.

(١٠) تعداد سكان ١٩٢٧، المذكرة التفسيرية ص. ز .

(١١) آمال محمد كامل بيومى السبكى، التيارات السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - (ماجستير تاريخ غير منشورة كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٧٦) ص ٢٩٢.

(١٢) محمد أنيس، المرجع السابق صـ ٢١٧ - ٢٢٢، ص ٢٣٥.

(١٣) صالح رمضان محمود، الجاليات الاجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر:١٨٠١ - ١٨٨٢ (ماجستير تاريخ - كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٦٩) ص ٦٤.

(١٤) تعداد سكان القطر المصرى ١٩١٧، الجدول السابع - مهن الاجانب.

(١٥) تعداد سكان مصر ١٩٦٠، الجداول العامة، جدول رقم ٢٨.

(16) Clarke J. I. , op. cit. pp. 71 - 75_

(17) Everett,S. lee. " A theory of Migration " Demography, 3, 1966. 1-44.

❁ ❁ ❁